

مسابقة محكمة التحكيم التجاري الدولي السورية 2020

شركة Super Power ضد وزارة المواصلات بدولة الكويت

تعتبر هذه القضية افتراضية، وتهدف إلى نشر ثقافة التحكيم وتنمية قدرات ومهارات الطلبة في مجال قضايا التحكيم التجاري الدولي.

قضية تصميم وإنشاء وتشغيل محطة أرضية للأقمار الصناعية

- تسعى دولة الكويت ضمن رؤية (كويت 2035) إلى تحقيق مشروع مدينة الحرير، الذي يعدّ أضخم مشروع من شأنه وضع دولة الكويت على خارطة الاقتصاد والاستثمار والسياحية في العالم.
- بتاريخ 10/فبراير/2017، تم توقيع اتفاقية ثنائية لتشجيع وحماية وتسهيل الاستثمارات بين كلا من الكويت والولايات المتحدة الأمريكية. وقد نصت المادة (10) منها على أن " أيّ خلاف بين المستثمر الاجنبي و الدولة المضيفة للاستثمار، ينشأ عن أو يتعلق بهذه الاتفاقية، يحال إلى التحكيم وفقا لاتفاق الاطراف المتنازعة".
- بتاريخ 20/مارس/2017، تمّ التوقيع على مذكرة تفاهم بين كلا من وزارة المواصلات بدولة الكويت وشركة Super Power الأمريكية (مقرّها ولاية واشنطن الأمريكية)، وذلك بغرض "تصميم وإنشاء وتشغيل" محطة أرضية للأقمار الصناعية بدولة الكويت بقيمة إجمالية قدرها (500) مليون دينار كويتي. وأتفق الطرفان بموجب المادة(4) من مذكرة التفاهم أن موعد التسليم والتشغيل هو (سنتان) من تاريخ التوقيع على مذكرة التفاهم.
- تم تسليم المحطة بتاريخ 5/أكتوبر/2018 وعقب التشغيل الكامل والنهائي، فوجئت الوزارة أن المحطة لم تعمل بالكفاءة المتوقعة ، وبذلت محاولات لإصلاحها ولكن دون جدوى. مما دعاها إلى رفض المحطة وردّها إلى الشركة الأمريكية Super Power بتاريخ 5/ ديسمبر/2018 .
- احتجت الشركة على قرار الوزارة المتسرّع، وأرجعت سبب الخلل إلى ضعف التيار الكهربائي من دولة الكويت حيث أنه غير كاف لتشغيل المحطة بكامل طاقتها، الذي كان خارج نطاق مذكرة التفاهم، فضلا عن أن الوزارة لم يسبق لها أن اعترضت على المحطة سواء في مرحلتي التسليم أو التشغيل الابتدائي.

- بالمقابل، رفضت الوزارة ادعاءات الشركة، متمسكة بمسؤولية الاخيرة إنفاذا لمضمون مذكرة التفاهم الذي يشمل " ... تشغيل المحطة" .

- ورد في البند (12) من مذكرة التفاهم بنداً تحكيمياً، يقضي بإحالة أي نزاع ينشأ بمناسبة العقد أو تنفيذه إلى هيئة تحكيم ثلاثية.

- بموجب البند(13) من مذكرة التفاهم القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع هو القانون الانجليزي.

- كما جاء في البند (14) من مذكرة التفاهم أن التحكيم يكون وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بمركز الكويت للتحكيم التجاري . ويكون مقر التحكيم هو مقر كلية القانون الكويتية العالمية بدولة الكويت.

- كما ورد في البند (16) من المذكرة أعلاه، أن أيّ طرف ملزم بدفع مبلغ قدره (150) مليون دينار كويتي للطرف الآخر حال ثبوت إخلاله بالالتزامات الواردة بمذكرة التفاهم.

- تم تشكيل هيئة التحكيم بموافقة الأطراف لنظر القضية.

- شملت طلبات الجهة المحتكمة (شركة Super Power) على:

1. الحكم بإلزام الجهة المحتكم ضدها صرف الدفعة الأخيرة من تنفيذ المشروع الاستثماري محل مذكرة التفاهم، والبلغ قدرها (200) مليون دينار كويتي .

2. الحكم بإلزام الجهة المحتكم ضدها بمبلغ وقدره (150) مليون دينار كويتي إنفاذا للبند (16) من المذكرة. فضلاً عن المصروفات وأتعاب المحاماة.

- بالمقابل، تقدمت الجهة المحتكم ضدها (وزارة المواصلات بدولة الكويت) بطلب:

1 - الحكم ببطان اتفاق التحكيم لكون النزاع يتعلق بالعقود الادارية التي لا يجوز فيها التحكيم وعدم الحصول على موافقة الجهات الخاصة بالدولة على بند التحكيم.

2 الحكم بإلزام الجهة المحتكمة بردّ ما استلمته من مبالغ دون وجه حق وذلك لفشل المشروع الاستثماري ووجود عيوب جوهرية بالمحطة نتيجة سوء التصميم والإنشاء، والتي تقدّر بمبلغ (300) مليون دينار كويتي.

3 الحكم بإلزام الجهة المحتكمة التعويض عن الاضرار المادية والمعنوية نتيجة حرمان دولة الكويت من الانتفاع بالمشروع ، و البالغ قدره (150) مليون دينار كويتي إنفاذا للبند (16) من المذكرة . فضلاً عن المصروفات وأتعاب المحاماة.